



ورقة حقائق حول

واقع القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة في ظل الحصار وآلية الإعمار

وحدة الدراسات
2016

المحتويات

3	مقدمة
4	السياق التاريخي للواقع الاقتصادي في قطاع غزة.
8	عملية إعادة الإعمار
10	مؤشرات القطاعات الاقتصادية
11	واقع القطاعات الاقتصادية
17	مؤشرات البطالة والفقير
19	الخلاصة:
20	النتائج:
21	التوصيات:

مقدمة:

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي استراتيجيتها الهادفة إلى تدمير القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وجعل المنظومة الاقتصادية تابعة للاقتصاد الإسرائيلي، فمنذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967م، ووفق منهجية منظمة، أحكمت إسرائيل قبضتها على مفاصل القطاعات الاقتصادية وخلقت مع مرور الزمن هيكلاً اقتصادياً يعتمد كلياً في نشاطه على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث شكلت السياسات المباشرة وغير المباشرة التي تمارسها دولة الاحتلال إفراغا لهذه القطاعات من عناصر القوة والاستقلالية، وبات الاقتصاد الفلسطيني أسيراً لعلاقة قسرية وغير متوازنة مع الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر حجماً.

لقد تجاوزت قوات الاحتلال الإسرائيلي القواعد والمعايير الدولية كافة وخاصة القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فمنذ مطلع انتفاضة الأقصى عام 2000م، منعت العمال الفلسطينيين من الوصول لأماكن عملهم داخل الخط الأخضر، وواصلت استهداف المنشآت الاقتصادية، وتدمير مطار غزة الدولي، وحظر إنشاء الميناء البحري، وأصبحت القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة والصناعة والإنشاءات والسياحة في دائرة الاستهداف الجوي والبري والبحري، كما ومنعت حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة، ثم فرضت حصاراً مشدداً سبقه وتخلله سلسلة عنيفة من الهجمات، بالإضافة إلى ثلاثة حروب دموية شنت على قطاع غزة والتي كان آخرها عدوان 2014م، ما أدى إلى تراجع القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع المقاولات (البناء والتشييد) بعد منع دخول المواد اللازمة للبناء والإعمار بشكل طبيعي نتيجة للنمو السكاني، ناهيك عن إعمار آلاف المنازل التي دمرتها قوات الاحتلال، والتي فشلت معها آلية الإعمار التي فرضت بعد عدوان 2014 من تحقيق دفعة قوية في عجلة الاقتصاد بالقطاع.

إن قوة القطاعات الاقتصادية تسهم وبشكل كبير في تحسين وحماية حقوق الإنسان لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فدوران عجلة الإنتاج في المنشآت الاقتصادية تكفل بتحقيق الدخل للملاك والعمال، وبالتالي خفض البطالة وتوفير المنتجات الكفيلة بتحقيق الرفاهية وزيادة القوة الشرائية والاستهلاك ودوران النقود داخل المجتمع مما يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية، وتحسين حياة الأسر، وتمكينهم من التمتع بمستوى معيشي ملائم في المأكل والملبس والمأوى والتمتع بمستوى عالٍ من التعليم، والصحة العقلية والبدنية إلخ.

إن المدخل الرئيس لمعالجة الأوضاع الكارثية في الأراضي الفلسطينية يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي باعتباره المسبب الرئيس والأبرز لحالة تراجع أوضاع حقوق الإنسان، وتحسين حياة السكان وتمتعهم بحقوقهم لاسيما وأن عدد سكان قطاع غزة تجاوز المليون نسمة، وهم بأمس الحاجة لخطة تنموية حقيقية. وفي معرض معالجتنا للأوضاع الاقتصادية يتطلب ذلك كشف وفضح الممارسات التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي، بهدف الدفع نحو توفير المساندة الحقيقية للقطاعات الاقتصادية ونجدها من مأزقها الراهن، والدفع نحو بلورة استراتيجية توفر لها الحماية تمهيداً للوصول إلى التنمية المنشودة.

وبهذه الخلفية، فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان أعد هذه الورقة للبحث في واقع القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة في ظل الحصار وتدمير المنشآت المتواصل ومعرفة انعكاس آلية الإعمار على هذه القطاعات.

السياق التاريخي للواقع الاقتصادي في قطاع غزة.

من الصعب قراءة بيئة قطاع غزة الاقتصادية دون الاطلاع على الإجراءات والممارسات وتحديدًا التي طبقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967م، والتي جعلت من هذه القطاعات هيكلًا اقتصاديًا مشوهاً يصعب فيه تمتع المواطنين بمبادئ حقوق الإنسان لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، جراء انتهاك جملة من الحقوق، من خلال استهداف الممتلكات العامة والخاصة إلخ. فما يشهده الواقع الحالي من ظروف بالغة القسوة هي نتاج خطة مدروسة تضمنت سلسلة من القيود الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية.

الاحتلال الإسرائيلي: احتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة خلال حرب الأيام الستة عام 1967م، ليعاد ربطه بفلسطين من جديد تحت الحكم الإسرائيلي العسكري، وواجه القطاع أوضاعاً سياسية انعكست على الحالة الاقتصادية والاجتماعية مما دفع عدداً من السكان للهجرة سعيًا وراء لقمة العيش، وتعاملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مع السكان وفق قرارات عسكرية من بين أهدافها عزل قطاع غزة عزلاً تاماً عن جمهورية مصر العربية باعتباره تابعاً للإدارة المصرية قبل الحرب، واتخاذ قطاع غزة سوقاً للمنتجات الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى تقزيم الاقتصاد بحيث يعجز عن استيعاب القوى العاملة مما يؤدي لانتشار البطالة. وقامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالاستعانة بالعمال الفلسطينيين عند الحاجة إليهم، وتقتصر الحاجة على أنواع محددة من المجالات التي تتناسب مع احتياجاتها الخاصة. وشكل القطاع رافعة للاقتصاد والتنمية الإسرائيلية.

وفي سياق احتلالها أنشأت مستوطنات عدة واستقادت من مصادر المياه بسحب المياه الجوفية إلى داخل إسرائيل وأصبح حفر آبار المياه للفلسطيني مقتصرًا على أغراض الشرب، وانعكس ذلك على مستوى الإنتاج الزراعي. كما وألغيت العملات العربية المتداولة وحلَّ محلها الليرة، والشيكال، ثم لا يزال الشيكال الجديد هو العملة المتداولة حتى اليوم. وعملت على إغلاق المصارف العربية، وإقامة مصارف إسرائيلية لامتناع المصارف المالية ولتقديم الخدمات من جهة أخرى، واستقادت من تحويلات المغتربين في الخارج لأقاربهم وذويهم في الداخل، إضافة إلى من حركة الزوار والسياح، ولم تتوقف عند هذا الحد بل فرضت أنواعاً جديدة من الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة، والرسوم والتي غالباً ما كانت تخضع للتقييم الجزافي، وتتلخص الآثار الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ العام 1967م، بعملية (نكوص التنمية) (de-development)، وتتسم هذه العملية بالتضييق على استغلال الموارد الطبيعية التي ساهمت في تراجع في القدرة الإنتاجية المحلية، وتضخم في الخدمات غير المرتبطة بالإنتاج، وفي توليد الربح وإدارته وبالتالي أضعف القدرة الاستيعابية المحلية للقوى العاملة، هذه القيود أدت بدورها إلى عدم استقرار النمو الاقتصادي، الذي بات يعتمد، بدرجة مبالغ بها على الإنفاق الاستهلاكي المولد للاستيراد. كما خلقت بيئة أعمال غير مواتية للاستثمار ولإنتاج المحلي، وعززت حالة الارتهاق للاقتصاد الإسرائيلي الذي يتحكم بقطاع التجارة الخارجية، وبتشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية الفائزة¹ وقد استغنت إسرائيل عن العملة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، واستعاضت عنها بالعمالة الأجنبية، حيث انخفضت نسبة العمالة الفلسطينية في الضفة

1 الخالدي، رجا، (2016)، أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني: التحديات أمام صموده والرؤى القائمة لمواجهتها، ورقة مقدمة لمؤتمر ماس الاقتصادي 2016م. معهد أبحاث السياسات الاقتصادي الفلسطيني (ماس).

الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الإسرائيلي من 36% من إجمالي العمالة الفلسطينية في المتوسط خلال الفترة 1975م-1992م إلى 26.5% عام 1993م وإلى نحو 12.6% عام 1994م وعام 1995م².

مرحلة السلطة الفلسطينية: بعد توقيع اتفاق أوسلو في أيلول 1993م، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بإدارة الأراضي الفلسطينية ساد جو من التفاؤل بين أوساط القطاع الخاص، وزادت تطلعاتهم نحو خلق بيئة مساندة للاستثمار، خاصة في ظل وجود طاقة ومصادر بشرية غنية ومدربة وروح ريادية، ووضعت السلطة الوطنية الفلسطينية خطة للتنمية تعتمد على القطاع الخاص تهدف إلى تعزيز الاستثمار في النشاطات الإنتاجية المكثفة للعمل، وبحجم معقول وبالاعتماد على رأس المال الخاص، لكن هذه الاستراتيجية سرعان ما اصطدمت بسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم المصادر الطبيعية وتعزيز الإجراءات القمعية عبر الاستمرار بمصادرة الأراضي والمياه وإغلاق المناطق وعزل القدس وقطاع غزة.. الخ.

ووضعت الخطة التنموية الفلسطينية (1996م-1998م) والتي كان من بين أهدافها تحقيق نسب نمو اقتصادي فعال يدار من القطاع الخاص، وخلق فرص عمل، وتحفيز المصادر البشرية وتطويرها وبناء المؤسسات، وتعزيز بناء تحتي، وتطوير شبكة كهرباء مستقلة، وشبكة طرق، وتطوير الاستفادة من مصادر المياه وتوسيعها. الخ³.

فانتقال إدارة الاقتصاد من إدارة الاحتلال التي لم تكثر برفع المستوى المعيشي للفلسطينيين، إلى السلطة الوطنية الفلسطينية التي قيدت بالظروف التي ورثتها من الاحتلال، إلا أنه تغيرات إيجابية قد شاهدت النور، فقد عاش قطاع غزة انتعاشه الاقتصادية وبدأت السلطة ببناء وإعادة تأهيلها مرافق البنية التحتية (الطرق، والمستشفيات، المدارس، وشبكات الكهرباء، إلخ) وبناء المؤسسات والوزارات، بتمويل من الدول المانحة، كما شهدت السنوات الأولى من قيام السلطة زيادة كبيرة في حجم الاستثمار، خاصة في قطاعي الخدمات (البنوك، والفنادق، والمطاعم، والاتصالات) والإنشاءات، وذلك بسبب تحسن المناخ الاستثماري والاستقرار في الوضع السياسي، حيث تشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة كانت أفضل مستوياتها خلال عام 1999م مقارنة بالأعوام التي سبقتها⁴.

لم يدم الحال طويلاً بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث سرعان ما اندلعت انتفاضة الأقصى، واستأنفت الهجمات البرية والبحرية والجوية وكان أعنفها في العدوان عام 2014. وتأتي هذه الورقة لإظهار واقع القطاعات الاقتصادية جراء الحصار المفروض والعدوان الأخير الذي نفذته، ومعرفة مدى مساهمة آلية الإعمار التي فرضت في تحريك عجلة الاقتصاد في قطاع غزة.

انتفاضة الأقصى عام 2000م: شهدت الأراضي الفلسطينية انتفاضة الأقصى في التاسع والعشرين من سبتمبر 2000م، وكشفت قوات الاحتلال عن وجهها الحقيقي، حيث كثفت من هجماتها الجوية والبرية والبحرية ضد السكان المدنيين وممتلكاتهم، وقتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (7346) 5 فلسطيني منذ مطلع الانتفاضة حتى شهر ديسمبر 2016 من بينهم (5380) أعمارهم تتراوح ما بين

2 وزارة العمل، السلطة الوطنية الفلسطينية، إشكالات التشغيل في فلسطين، أوراق العمل المقدمة في ندوة "نحو سياسة وطنية للتشغيل"، 17-18/4/1996م، رام الله.

3 عبد الهادي، عزت، (17-18 ابريل 1996م)، وزارة العمل، السلطة الوطنية الفلسطينية، ورقة مقدمة إلى ندوة حول إشكالات التشغيل في فلسطين، "نحو سياسة وطنية للتشغيل"، رام الله، فلسطين.

4 المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، (2014م) التقرير الاقتصادي السنوي 2013م.

5 مركز الميزان لحقوق الإنسان، قاعدة البيانات، تاريخ الاسترجاع 2016/12/8.

(18-59) عاماً، وهي الفئة التي يعتمد الاقتصاد عليها في التشغيل والإنتاج، وعمدت تلك القوات إلى هدم المنازل السكنية وتجريف الأراضي الزراعية، واستهداف المنشآت الصناعية والتجارية والمركبات، والشركات، والأشجار والنباتات والثروة الحيوانية، والثروة السمكية، والمدارس، والجامعات، والمطاعم، ومراكز خدمات الصحة، والمستشفيات. كما ظهرت بوضوح نية تلك القوات في استهدافها للقطاعات الاقتصادية، ووفقاً للمعلومات المستندة إلى أعمال الرصد والتوثيق في مركز الميزان لحقوق الإنسان، بلغ عدد المنشآت الصناعية المتضررة (791) منشأة، فيما بلغ عدد المنشآت التجارية المتضررة (1592)، كما تضررت (2040) من منشآت قطاع الخدمات. وجاءت هذه الهجمات بموازاة رزمة من القرارات والأوامر العسكرية، أبرزها وأشدّها قسوة، مثل القيود التي فرضت على الحركة الداخلية، والحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة، وبلغ التقييد ذروته على حرية التنقل والحركة للسكان والبضائع بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 14 حزيران/يونيو 2006م، ومن جملة القرارات التي اتخذت قرار إلغاء الكود الجمركي للقطاع وذلك بتاريخ 2007/6/21، كما خفضت البنوك الإسرائيلية من مستوى تعاملها مع نظيرتها الفلسطينية بدرجة كبيرة، وشدّد الحصار على القطاع بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر من العام 2007م، بعدما أعلن المجلس الوزاري المصغر للاحتلال قطاع غزة كياناً معادياً. وقد ظهرت آثار القيود المفروضة في انخفاض وبشكل ملحوظ كمية الصادرات والواردات، حيث بلغ عدد إجمالي الشاحنات عام 2015م التي سمح بخروجها من المعابر إلى أسواق الضفة الغربية 1281 شاحنة تمثل المنتجات الزراعية فيها حوالي (1127 شاحنة بنسبة 88% من عدد الشاحنات في العام 2015م)، فيما تمثل منتجات المصانع (154 شاحنة بنسبة 12% من عدد الشاحنات في العام 2015م)، وللمرة الأولى منذ عام 2007م سمح الاحتلال بتصدير ما معدله 54 شاحنة خلال العام 2015م من حديد الخردة "6 هذه الإجراءات تسببت في خسائر فادحة وتراجع النمو في كافة الأنشطة الاقتصادية، وأثرت بشكل لافت على تمتع المواطنين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية الثقافية. ومن ناحية أخرى قوضت فرص تحقيق التنمية بعد ان استكملت خططها في خلق القطاعات الاقتصادية في القطاع.

كما ارتفع عدد الحاصلين على المساعدات الإغاثية إلى ما يقارب من (12) مرة مقارنة مع ما قبل الحصار، الذي تسبب في تدهور غير مسبوق على الصعيد الاجتماعي، وقدمت (الأونروا) خلال العام 2000م-المساعدة الغذائية لـ 80.000 مستفيد، بينما تدعم اليوم ما يزيد على 930.000 شخص-مما يعني زيادة اثني عشر ضعفاً... وبغض النظر عما تبقى لدى السكان من قدرة على التكيف، فإنها تتلاشى مع كل يوم يستمر به الحصار. وقد اتضح لبرنامج الصحة النفسية المجتمعية في الأونروا أن اللاجئين الفلسطينيين في غزة يعانون، وبشكل متزايد على مستويات عالية من التوتر والضيق النفسي. كما وتشير ارتفاع حالات الانتحار المسجلة في أرجاء قطاع غزة - والتي لم تكن ظاهرة معروفة ولكنها غدت أمراً معتاداً-إلى استنزاف قدرات الفلسطينيين على التأقلم، وفي أوساط الأطفال اللاجئين الفلسطينيين، تقدر الأونروا وجود 30 في المائة على الأقل ممن هم بحاجة إلى تدخلات نفسية اجتماعية منظمة. وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً في: (الكوابيس، واضطرابات الأكل، والخوف الشديد، والتبول اللاإرادي)، كما يشكل الملل العامل الرئيس وراء الاكتئاب واليأس ما بين الشباب، حيث يجلسون في الظلام - حرفياً نتيجة لانقطاع الكهرباء- ويشعرون أن لا حول لهم ولا قوة، كما يفكرون بحياتهم ولا يجدون سوى الحلول السلبية⁷

6 وزارة الاقتصاد الوطني، التقرير السنوي 2015، التجارة والمعايير.

7 بو، شاك، (2016م)، محرومون من مستوى معيشي إنساني: حصار غزة دخل عامه الـ 10، وكالة معا الإخبارية، تاريخ الاسترجاع

21/أكتوبر/2016م، الموقع: <https://goo.gl/99g9XO>

العدوان عام 2014م: لم يكن عدوان 2014م الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلي في الثامن من تموز/يوليو 2014م، الأول على قطاع غزة لكنه الأكثر شراسة ودموية في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي جراء الأعداد الضخمة من القتلى والجرحى الفلسطينيين، وكونه الأوسع نطاقاً في التدمير، والأكبر خسارة على صعيد الممتلكات والمنشآت المدنية، وقد اشتركت قوات الاحتلال الإسرائيلي بأقسامها الثلاثة الجوية والبرية والبحرية في عدوانها على القطاع والذي استمر لمدة 51 يوماً وأطلقت عليه اسم (الجرف الصامد)، لقد طالت الغارات الجوية قطاع غزة وأحيائه كافة، أسفر عن وقوع أضرار في (791) من المنشآت الصناعية، بينما بلغ عدد المنشآت التجارية المتضررة (1451) كما تضرر قطاع المقاولات، والنقل والمواصلات، والزراعة بمجالاته المختلفة المحاصيل النباتية، والثروة الحيوانية والطيور، والثروة السمكية، وأيضاً مؤسسات قطاع الخدمات التعليمية والصحية، ودور العبادة، والمطاعم والفنادق وبلغ عدد المنشآت الخدمائية المتضررة (670)، ولم تتوقف عند هذا الحد بل استهدفت المرافق. التي تشكل البنية التحتية كالطرق ومرافق الكهرباء، وشبكات المياه والصرف الصحي. وقد تعددت الأساليب والوسائل القتالية التي لم تستثن أياً من القطاعات على اختلاف أنواعها وأغراضها، ولم تشفع لها الحصانة التي منحها القانون الدولي الإنساني الدولي، وقد تم إعداد هذه الورقة بهدف الاطلاع على واقع القطاعات الاقتصادية في أعقاب العدوان عام 2014م كونها الأوسع نطاقاً في التدمير، وأيضاً لمعرفة مدى مساهمة آلية الإعمار في تحسين واقع هذه القطاعات. وتوضح الأشكال التالية الأضرار في المنشآت الصناعية، وأعداد المنشآت المتضررة حسب السنة منذ عام 2000م. يذكر أن العدوان الإسرائيلي عام 2014م على قطاع غزة هو الثالث في غضون أقل من ست سنوات، حيث تعرض القطاع إلى عدوان في السابع والعشرين من شهر ديسمبر من العام 2008م، استمر لمدة (23) يوماً، أطلق عليه اسم عملية (الرصاص المصبوب). وفي الرابع عشر من نوفمبر 2012م عدوان آخر واستمر لمدة (8) أيام أطلق عليه اسم (عامود السحاب) تلقت فيه القطاعات الاقتصادية ضربات وكبدتها خسائر فادحة. دون مراعاة لمعايير القانون الدولي الخاص بمبدأ التناسب والتمييز.



مصدر البيانات: قواعد البيانات، مركز الميزان لحقوق الانسان

عملية إعادة الإعمار Gaza Reconstruction Mechanism

فرضت آلية الاعمار على سكان القطاع لإعادة بناء وإصلاح الدمار الذي لحق بالممتلكات خلال عدوان 2014، وجاءت الآلية لتنفيذ أهداف محددة تتمثل في إعادة إعمار المنازل السكنية عبر تسهيل دخول مواد البناء، وعقد في الثاني عشر من تشرين الأول/أكتوبر 2014م، مؤتمر المانحين في القاهرة بهدف البحث في إعمار ما تم تدميره وجمع الأموال اللازمة للغرض ذاته بحيث تستخدم الأموال وفقاً لاتفاقية آلية إعادة إعمار غزة (GRM) والتي أعلنها آنذاك رئيس مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO) روبرت سيري. الآلية جاءت بموافقة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وتمت بواسطة منظمات الأمم المتحدة ومراقبتها، فهي تسمح لقوات الاحتلال بمراقبة مواد البناء الداخلة إلى القطاع في تناقض واضح لاستراتيجيات الاحتلال الإسرائيلي الذي يقوم على مدار الساعة في تدمير الممتلكات ويصبح بموجب هذه الاتفاقية لدى الاحتلال غطاء دولي في التحكم بالحقوق الفلسطينية، ويحد من قدرة الفاعلين الدوليين بعدم استخدام نفوذهم وأدواتهم للضغط على إسرائيل لإنهاء حصارها الذي يشكل عقاباً جماعياً على قطاع غزة. الآلية تفرض أيضاً قيوداً وتكاليف إضافية على التجار والمقاولين في قطاع غزة، بإثبات وجود حراسة، وتأمين مشددين على المخازن التي تحفظ بها مواد البناء، كما تتطلب الآلية من إسرائيل المصادقة مسبقاً على الأشخاص المستحقين لمواد البناء، يتبعها رقابة من قبل فريق من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) التي تنظم زيارات للمواقع التي حصل أصحابها على مواد البناء للتأكد من أن المواطن قد استخدم الكمية المستلمة.

وتتجاوز الانتقادات لهذه الآلية، كونها جاءت كي تنظم الحصار المفروض على سكان قطاع غزة، بل أثبتت انها بطيئة ومعقدة، ولا تدفع نحو دوران حقيقي للإنتاج في القطاعات الاقتصادية، وفشلها في ترجمة الغرض منها وفق الخطة المحددة، فقد شارفت المدة الزمنية المتوقعة لاستكمال عملية إعادة الإعمار على الانتهاء وهي ثلاث سنوات تنتهي في عام 2017م، وتدل الإحصائيات أن هناك فجوة كبيرة بين الوحدات السكنية التي تستحق إعادة بناء 13.000 وحدة سكنية، وما تم تشييده 4531 وحدة سكنية⁸

وأفاد مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة وصناعة غزة أن إجمالي كميات الاسمنت الواردة إلى قطاع غزة منذ 14 أكتوبر 2014م حتى 31 أكتوبر 2016م، بلغت (1015190) طن، والكمية تعتبر دليل على البطيء الشديد في عملية إعادة الإعمار وأثبتت على أرض الواقع فشل الآلية الدولية لإدخال مواد البناء حيث أن هذه الكمية الواردة على مدار عامين لا تلبى احتياج قطاع غزة حيث في الوضع الطبيعي يتجاوز الاحتياج 3 مليون طن. وهي نسبة لا تتجاوز 33%⁹.

المعطيات الميدانية تشير على أن الجهود المبذولة في هذا السياق يعترضها الكثير من العقبات والتحديات، وتحرك بطيء شديد، بسبب الإجراءات الأمنية التي تتدرب بها قوات الاحتلال الإسرائيلي على المنافذ، والمعابر، وتحديد الكميات اللازمة للإعمار، وهذا يقف حائلاً أمام أي فرصة لإنعاش القطاعات الاقتصادية.

التعويضات: لم تتوقف الخسائر التي لحقت بالمنشآت على الأضرار المباشرة، بل تجاوزتها إلى الخسائر المتعلقة بتكلفة الفرصة البديلة وتوقفها عن العمل، وأثرها على النمو وتلبية احتياجات المجتمع، كما تعرض المركز المالي للكثير من أصحاب المنشآت إلى

8. ناجي، سرحان، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (14 ديسمبر 2016م)

9 الطباع، ماهر، مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة تجارة وصناعة غزة، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (29 نوفمبر 2016م).

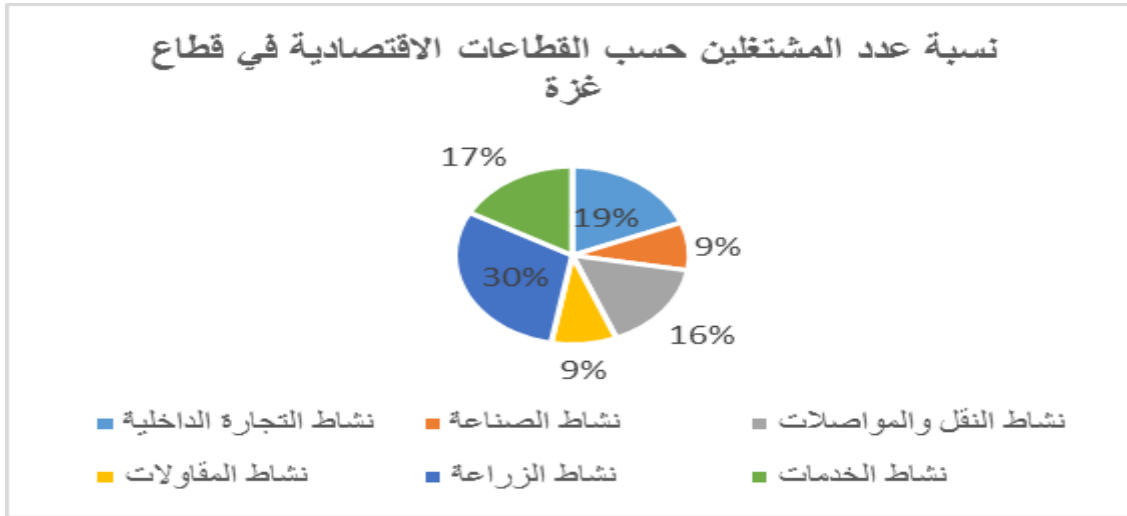
خسارة إضافية، حيث تقدم العمال المسرحون للحصول على تعويضاتهم واستلام المطالبات المالية عن مدة العمل السابقة، مما أثقل كاهلهم ودفح بعضهم للاقتراض، أملاً في الحصول على التعويضات نظير خسائرهم، وما زاد من التعقيدات هو التأخير في استلام التعويضات، فوفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني فقد رصدت في القطاعات الآتية: الصناعة، والتجارة، والخدمات، والاتصالات، والمقاولات، والسياحة، أضراراً مباشرة في (6850) منشأة، وعندما شرعت في تسليم دفعات مالية للمتضررين تم تقسيمهم على مرحلتين حيث قررت تعويض كل المتضررين ممن تقل قيمة خسائره عن (7610)\$، وتمكنت من تعويض (3194) منشأة، وبلغ قيمة التعويضات 9 مليون دولار، فيما ما يزال (3656) منشأة لم تتلق التعويضات وهي تعتبر من المنشآت الحيوية والكبيرة والتي تستوعب أعداداً كبيرة من العاملين، وحصلت بعض القطاعات على منح بنسب مختلفة من الهيئة القطرية التي وزعت على المصانع الغذائية والمعدنية والورقية والألومنيوم، بقيمة (6.5) مليون دولار، علماً أن قيمة خسائرها تقدر ب(75.338.383)\$، أي نسبة ما تحصلوا عليه تقل عن (10%)، وهناك منحة من الكويت مقرر أن تعوض أصحاب الصناعات الخشبية والإنشائية والمقاولين بقيمة (8.6) مليون دولار. كما نلاحظ أنه لم تصل منح أو تعويض لأقسام مهمة مثل قطاع السياحة، والقطاع التجاري، وقطاع الاتصالات.¹⁰ وتأخير التعويضات يسبب عقبة إضافية أمام نمو هذا القطاعات المهمة.

10 الجديبة، بهاء، الإدارة العامة للصناعة، وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، قابله: باسم أبو جري (12 ديسمبر 2016م):

مؤشرات القطاعات الاقتصادية:

تقلب الأوضاع السياسية في المناطق الفلسطينية أثر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية وخاصة الاعتداءات اليومية والحصار، وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014م انكماشاً هو الأول منذ عام 2006م، وقد جاء الانكماش نتيجة الأحداث التي مر فيها، خصوصاً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف العام نفسه، واستمرار الحصار الاقتصادي، مما ألحق أضراراً جسيمة في البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية التي انعكست آثارها على مجمل النشاط الاقتصادي.¹¹

ووفقاً لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأوتكاد)، فإن الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية يشهد حالة من الركود منذ عام 2006م، وانخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن الإجراءات التي تستخدمها قوات الاحتلال حجب إيرادات المقاصة الفلسطينية، وشهد قطاع غزة ثلاث عمليات عسكرية واسعة النطاق، وسط سنوات من الحصار الاقتصادي، وأكدت أن جهود إعادة الإعمار بطيئة للغاية نسبة إلى حجم الدمار، ولا توجد فرصة لتعافي الاقتصاد المحلي في قطاع غزة، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أقل مستوى لها منذ 1967م¹². ويتوزع الاقتصاد على مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي تمثل هيكل الاقتصاد وبنيته، كما تتوزع نسبة العاملين في هذه القطاعات الاقتصادية بنسب مختلفة، ووفقاً لوزارة الاقتصاد الوطني في غزة، فقد بلغ نسبة عدد العاملين في قطاع الزراعة مقارنة مع القطاعات الأخرى أعلى معدل، تلاها قطاع التجارة، ثم قطاع الخدمات، فيما بلغ نسبة العاملين في قطاعي المقاولات والصناعة أدنى نسبة (9%). ويوضح الشكل الآتي توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة.



مصدر البيانات: وزارة الاقتصاد الوطني - غزة

11 سلطة النقد الفلسطينية، (2016م)، تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2016م.

12 United Nations Conference on Trade and Development. (2015). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people Developments in the economy of Occupied Palestinian Territory. Geneva. <https://goo.gl/WWLJoE>

واقع القطاعات الاقتصادية:

قطاع التجارة: تشكل التجارة المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي وتساهم في تحريك عجلة الاقتصاد، حيث يعمل في قطاع غزة ما نسبته 19% في نشاط التجارة الداخلية، ومن شأن التجارة أن تعزز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة كون قطاع غزة يعتمد على تجارة السلع، ومن الصعب عليه الاكتفاء ذاتياً، ونظراً للقيود المفروضة على دخول المواد الخام وعراقيل الاستيراد والتصدير التي فرضتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والتي حالت دون ازدهار هذا القطاع حيث كثفت من إغلاقها لقطاع غزة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2000م، ولم تتوقف التحديات عند هذا الحد بل وسعت من إجراءاتها وفرضت قيود على العاملين في قطاع التجارة، وشرعت في سحب تصاريح التجار وحرمانهم من حرية التنقل والحركة عبر بيت حانون (ايرز).

وتسلمت اللجنة الرئاسية لتنسيق البضائع في السلطة الفلسطينية مؤخراً، كشف يضم أسماء (130) تاجر، و(30) شركة يمنع عليهم الاستيراد عبر معبر كرم أبو سالم، وبلغ نسبة سحب التصاريح من كبار التجار (80%) من العدد الإجمالي للتجار، وهذه الشريحة تشكل عصب الاقتصاد في قطاع غزة وأدت الإجراءات إلى آثار خطيرة على العملية الإنتاجية وجودة البضائع، وأحياناً يضطر التاجر الممنوع من السفر استيراد البضائع والمواد الخام بواسطة الهاتف دون تمكنه من فحص البضاعة وكثير من التجار فوجئوا بالبضائع التي تسلموها ليكتشفوا أنها ليست المطلوبة والمتفق عليها، وعندما قرروا إعادتها مرة أخرى للمصدر فوجئوا برفض الجانب الإسرائيلي السماح لهم بذلك¹³، كما تحرم سياسة منع حرية الحركة والتنقل لأصحاب الشركات والمنشآت الإنتاجية من حضور وزيارة المعارض الدولية ومواكبة التطور وتحسين جودة المنتجات، وهذه القيود تصب في اهداف الاستراتيجية التي وضعتها قوات الاحتلال لإضعاف الاقتصاد وجعله تابعاً، خاصة على صعيد الإنتاج في قطاع الصناعة. وسنحاول الوقوف على معظم القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة.

قطاع الصناعة: بلغت نسبة العاملين في قطاع الصناعة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى 8.7%، موزعين على الصناعات الغذائية، والنسيج والملابس، والصناعات الإنشائية، والحرفية الخفيفة، وصناعة المعادن المشكلة، والكرتون والبلاستيكية. وعلى مدار سنوات الانتفاضة تعرضت هذه الأنشطة للاستهداف المباشر وغير المباشر، وجاء أعنف الهجمات المباشرة في العدوان الأخير 2014م، ووفقاً لقاعدة البيانات في مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد المنشآت التي تضررت (233) منشأة صناعية، تكبدت خسائر مباشرة وغير مباشرة ودفعت مستويات البطالة للارتفاع، وأدى إلى فقدان (2453) لأماكن عملهم في هذه المنشآت، كما تأثر قطاع الصناعة من القيود المفروضة على البضائع المدنية والتي عرفتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بأنها "ثنائية الاستخدام"¹⁴، وهي قائمة طويلة وضبابية تشمل أغراضاً كالمعدات الطبية، معدات الاتصال، والألواح الخشبية، والمواد الأساسية كالإسمنت والحديد الآلات والمعدات الثقيلة، وهذه المواد الممنوعة شكلت مواد خام نقصها عطل عمل المنشأة الصناعية، وتمهيداً لهذا الإجراء أغلقت تلك القوات معبر المنطار (كارني) بتاريخ 2011/3/2م وبشكل نهائي، وخصصت معبر (كرم أبو سالم) الواقع جنوب شرق القطاع لحركة البضائع، الأمر الذي زاد من تكلفة النقل. هذه الإجراءات المتواصلة حالت دون تحقيق النمو الاقتصادي الذي يشكل حجر الزاوية في تحسين أوضاع حقوق الإنسان، وحرمت عشرات الآلاف من فرص العمل، في انتهاك واضح لحقوق الإنسان حيث تنص المادة (23)

13 فتوح، راند، رئيس اللجنة الرئاسية لتنسيق البضائع، غزة. قابله: باسم أبو جري (9 نوفمبر 2016م).

14 مسلك-مركز للدفاع عن الحركة (2016م)، قوائم مائلة للسود، الموقع: goo.gl/QwnyKO

من الإعلان العالمي لحقوق الانسان¹⁵، بأن: "لكل شخص حق في العمل، وفي حرية اختياره لعمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة"... لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية وتستكمل عند الاقتضاء بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية".

وفي هذا السياق لم تقلح خطة (روبرت سييري) في تحقيق نمو ملحوظ في القطاع الصناعي، وحسب الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية فقد أغلقت (250) منشأة صناعية، وتوقفت حوالي (80) من الشركات الكبرى بسبب خطة إعادة الإعمار، وعلى صعيد التعويضات، خاصة بعد ثلاث حروب في غضون ست سنوات شنت على قطاع غزة، لم يتلقى كافة المتضررين تعويضاتهم عن الخسائر التي تكبدوها، والأضرار الصناعية خلال عدوان 2012 لم يتم تعويض أي منشأة من القطاع الصناعي. وتلعب هشاشة البنية التحتية في قطاع غزة عاملاً إضافياً في وجه نمو الصناعة مثل مشكلة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.

قطاع المقاولات (البناء والتشييد): يلعب قطاع الإنشاءات دوراً اقتصادياً واجتماعياً بالغ الأهمية، كونه يساهم في بناء المساكن والمرافق العامة والبنية التحتية، خاصة التي تعرضت للتدمير، ويخضع من نسبة البطالة في صفوف السكان، وأسوة بباقي القطاعات تأثر بشكل كبير جراء سياسة الحصار وتقليص الكميات الواردة واللازمة للإعمار (الإسمنت، والخرسانة، والحديد) بالإضافة إلى منع دخول مستلزمات الأعمال من معدات وآلات ثقيلة، كما استهدفت المصانع المساندة لقطاع الإنشاءات (الباطون، والأسفلت، والألمونيوم، والسيراميك)، بالإضافة إلى الطرق وشبكات الصرف الصحي والمياه.

لقد كان الأمل يحذو القطاع الخاص بأن تساهم آلية الأمم المتحدة للإعمار في دوران عجلة الإنتاج وتنشط الحركة الاقتصادية على عكس ما الواقع الحالي، وتفيد نقابة المقاولين بغزة أن بموجب الآلية قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بوضع الكثير من شركات المقاولات على قائمة (The Blacklist) والتي تحرم من مزاوله نشاطها والتقدم للمناقصات، وأضافت أن عدد الموقوفين عن العمل وآخرين بحجة عدم اكتمال طلباتهم (95) مقاولاً، و(68) مورداً، و(10) مصانعاً للباطون، و(60) مصنع طوب. فقد حرمت الآلية بتبعياتها المختلفة عشرات الآلاف من فرص العمل، ولا زالت تحدد مصير قطاع الإنشاءات في قطاع غزة، وهي تحدد من يعمل ومن لا يعمل، كما زادت من تكلفة الإنشاءات بسبب قيود وتعقيدات النقل والرقابة، وأضافت النقابة بأن عدد المشاريع المنفذة منذ بدء الآلية إلى اليوم (191) مشروعاً في قطاع غزة، بينما (255) مشروعاً لا تزال تحت الفحص وتنتظر موافقة الجانب الإسرائيلي للسماح لها باستيراد مواد البناء، ويوجد عدد من المشاريع تنتظر الموافقة منذ 2014/12/13م.¹⁶

من جانبه أفاد وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان بغزة أن عدوان 2014م أسفر عن تدمير 11.000 وحدة سكنية بشكل كلي، وما يقارب من 160.000 تضررت بشكل جزئي، كما بلغ عدد الوحدات السكنية التي لم يتم إعادة بنائها في العدوانين السابقين 2.000 وحدة سكنية ليرتفع العدد الإجمالي للوحدات المتضررة كلياً 13.000 وحدة سكنية، وفي الوقت الحالي ما تم إنجازه وإعادة بنائه منها إضافة إلى ما هي في طور إعادة الإعمار 4531 وحدة سكنية. وعلى صعيد كمية مواد البناء ومنذ شهر سبتمبر 2014، بلغت الكميات الواردة إلى قطاع غزة 1.733.426 طن، من بينها 402.095 طن للمشاريع الكبيرة مثل الطرق والأبراج، بينما تسلم المواطنون 1.096.242 طن من مواد البناء، وتقدر كمية الاسمنت التي تسلمها المستفيدون 774.487 طناً. وتقدر حاجة قطاع غزة اليومية ب 8 طن من الاسمنت، والكمية الفعلية التي تصل تقدر ب 3000 طناً، لا تزال قوائم طويلة تنتظر الموافقة في الآلية ويقدر

¹⁵. الإعلان العالمي لحقوق الانسان اعتمد ونشر على الملأ بقرار الجمعية العامة 217 ألف (د . 3) المؤرخ في 10 كانون الأول / ديسمبر 1948م
16 كحيل، أسامة، نقيب المقاولين في غزة، والناطق الرسمي باسم مؤسسات القطاع الخاص، قابله: باسم أبو جري (30 نوفمبر 2016)

عددها ب 3.674 مستقيماً، كما يوجد 4000 طلباً لم يتم إرسالها حتى اللحظة بحاجة ايضاً لمواد البناء، هذه العوامل والتعقيدات أدت إلى ظهور السوق السوداء حيث يباع طن الاسمنت بثلاثة أضعاف ثمنه الأصلي الذي يقدر ب(560) شيكلاً، ويبيع ب(1400) شيكل،¹⁷

وأيضاً لم تسمح قوات الاحتلال الإسرائيلي للمؤسسات الدولية العمل بحرية فقد أشار مدير عمليات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (بو شاك) أن إسرائيل تعيق الموافقة على أسماء قدمتها لإعادة إعمار؛ منها منازل مهدمة منذ مايو الماضي 2016، مؤكداً أن إسرائيل باتخاذها إجراءات ضد موظفي القطاع الخاص الفلسطيني، وتحديد حرية الحركة تلقي بظلال قاتمة حول عملية التنمية وتحقيق انفراجة في الوضع الراهن في ظل استمرار الحصار والحرمان من الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه المالحة الملوثة.¹⁸

هذه الإجراءات تشكل انتهاك للحق في السكن الذي يؤدي إلى انتهاك حقوقاً أخرى كالحق في الصحة والبيئة السليمة والضمان الاجتماعي والحياة العائلية وغيرها من الحقوق، وجاء في المادة (11) (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية¹⁹ "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتخذ الدول التدابير اللازمة لافاد هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر."

قطاع الزراعة: يعد قطاع الزراعة من أهم المصادر الأساسية لإنتاج الغذاء، ويساهم بشكل كبير في تحسين مستويات المعيشة للمواطنين بجانب تحقيق الأمن الغذائي، ومحاربة الفقر كما يشكل دخلاً أساسياً للأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تبلغ مساحته 365م2 عبارة عن منطقة ساحلية. وتتبع أهميته ايضاً من كونه يشغل الايدي العاملة، وفيه اكتفاء ذاتي نسبي، فمثلاً الخضروات تسد حاجة القطاع بنسبة (96%)، الدواجن (95%) الزيتون (80%)، الحمضيات (50%). وقد شكلت الانتهاكات الإسرائيلية وتقييد حركة الاستيراد والتصدير، واستهداف الحقول الزراعية بالتجريف والقصف، العامل الأبرز في تراجع مساحة الأراضي المزروعة حيث انخفضت اجمالي المساحة المزروعة من (194957) دونماً عام (1997)، إلى (105529) دونماً عام (2011)²⁰، كما انخفضت القيمة المضافة للقطاع الزراعي من (241) مليون دولار، إلى (104) مليون دولار، جراء عدوان 2014م الذي دمرت فيه الأصول الزراعية مثل التربة، وآبار المياه، مزارع الأبقار والمواشي.²¹

إن إعادة هذا القطاع لسابق عهده يحتاج لزمّن طويل، حيث أدت أعمال القصف والتجريف لتغيير في الخواص الفيزيائية للتربة، ما يقارب من (20.000) دونم، تضررت بشكل ممنهج، و(20.000) دونم أخرى تضررت بشكل جزئي، وعلى صعيد الخسائر الزراعية فإن قيمة التعويضات لا تتجاوز (10%)، وعلى صعيد الإجراءات المفروضة على المواد الخام يمنع دخول أنابيب الحديد التي تستخدم

17 ناجي، سرحان، وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (14 ديسمبر 2016).

18 وكالة سما الإخبارية، الموقع: <https://goo.gl/dpYiUS>، تاريخ الاسترجاع: 21 أكتوبر، 2016م الساعة 5:00 مساءً.

19 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1996م.

20 الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، المؤشرات الإحصائية الرئيسية في قطاع غزة.

21 أبو شمالة، نبيل، مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة، قابله: باسم أبو جري (29 نوفمبر 2016م)

في إنشاء الدفيئات الزراعية، وأيضاً مادة (الفيبير جلاس) والتي تستخدم في صناعة وتأهيل قوارب الصيد، بالإضافة إلى بعض المواد الكيميائية التي تستخدم في الفحوصات المخبرية، ولا تتوقف التحديات عند هذا الحد بل تمنع الطواقم الفنية من وزارة الزراعة التي تشرف على قطاع الزراعة من السفر والالتحاق بالدورات التدريبية في الخارج بهدف مواكبة التطورات العلمية وعلى صعيد الصادرات بلغت الكميات التي كانت تصدر في عام 2006م، ب (40.000) طن، تقدر ب(50) مليون دولار، بينما في الوقت الحالي يسمح بتصدير التوت الأرضي وبعض الخضروات تتراوح قيمتها من 3-5 مليون دولار، وبالتالي من الصعب أن يكون لتصدير كميات صغيرة منها أي تأثير جوهري على الوضع الاقتصادي العام²²

لقد شكل استهداف آبار المياه التي يتوجب ان تكون متوفرة وأمنة من الاستهداف، سياسة ممنهجة برزت في عدوان 2014م حيث دمرت (132) بئر مياه من بينها (111) بشكل كلي، ولم تسلم هذه الآبار طول السنوات الماضية من الاستهداف في انتهاك واضح لمبادئ حقوق الإنسان وفي هذا السياق أشارت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة إلى أهمية ضمان الوصول إلى موارد المياه على نحو مستدام لأغراض الزراعة بغية إعمال الحق في الغذاء الكافي، سواء بتغذية الفرد لنفسه مباشرة بالاعتماد على الأرض المنتجة أو الموارد الطبيعية الأخرى، وأيضاً إمكانية الحصول على الغذاء والتي تشمل الامكانية الاقتصادية والمادية على حد سواء²³، وينبغي أن يولاهم اهتمامات لضمان وصول المزارعين المحرومين والمهمشين، بمن فيهم المزارعات، وصولاً منصفاً إلى موارد المياه ونظم إدارتها، بما في ذلك التكنولوجيا المستدامة لجمع مياه الأمطار وللري. ومراعاة للواجب المنصوص عليه في الفقرة (2) من المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تنص على أنه لا يجوز حرمان شعب "من أسباب عيشه الخاصة"، ينبغي للدول الأطراف أن تضمن أن يكون هناك سبيل للوصول إلى المياه بشكل كاف لأغراض الزراعة ولضمان سبل رزق الشعوب الأصلية.

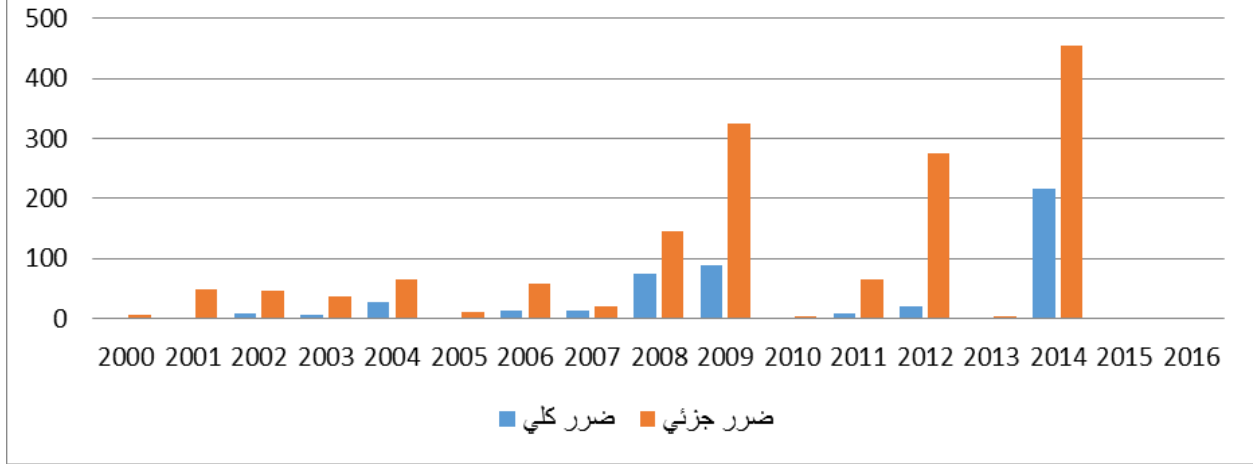
من ناحية أخرى يعد قطاع الثروة الحيوانية من القطاعات الاقتصادية المهمة، لمساهمة ي دعم الأمن الغذائي بالإضافة أنه يساهم في تشغيل حوالي (3600) صياد، إضافة إلى (500) شخص يعملون في المهن المرتبطة بالصيد مثل تجار السمك، وتجار أدوات لصيد، والميكانيكيين، ويتعرض نشاط الصيد للكثير من الانتهاكات منها إطلاق النار، والاعتقالات، ومصادرة معدات وقوارب الصيد، والمحاصرة وتقييد مساحة الصيد وتقليصها. إن للقطاع الزراعي بعداً إنسانياً وبعداً تنموياً، كون الإنسان يفكر بعدما يحقق المسكن في توفير المأكول والمشرب. وقد طالت الإجراءات الإسرائيلية بسياساتها المختلفة هذا القطاع الحيوي والمهم.

قطاعات الخدمات: يتميز الاقتصاد الفلسطيني بكونه اقتصاداً خديماً، كما يعد اقتصاد قطاع غزة أكثر اعتماداً على أنشطة الخدمات كونه يشغل الأيدي العاملة، وقد تسبب العدوان الإسرائيلي في تراجع أداء القطاع الخدمي، في حقل التعليم، والصحة، والعمل الاجتماعي، والفنادق والمطاعم، والخدمات المالية، والإدارة العامة، الخ، حيث تعرض قطاع التعليم لخسائر كبيرة جراء الحصار واستهداف المنشآت وتضررت (670) منشأة خلال عدوان 2014 من بينها (215) بشكل كلي. ويظهر الرسم البياني الآتي: مدى الاستهداف المتكرر والمتزايد للمنشآت العامة منذ مطلع الانتفاضة عام 2000م. ويوضح الشكل الاتي توزيع المنشآت حسب السنوات وحجم الضرر الكلي والجزئي.

22 أبو شمالة، مرجع سابق.

23 انظر التعليق العام رقم 12(1999) الفقرتان 12 و13، الحق في الغذاء الكافي (المادة 11)، مجموعة التعليقات العامة المتعلقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

توزيع المنشآت العامة المتضررة حسب حجم الضرر والسنة



المصدر: قواعد البيانات مركز الميزان لحقوق الانسان.

قطاع النقل والمواصلات: يساهم قطاع النقل والمواصلات في تشغيل الأيدي العاملة وتسهيل الحركة الاقتصادية داخل المجتمع لاسيما على صعيد عناصر الإنتاج، كما يساهم في تفعيل السياحة، ويعتمد السكان في قطاع غزة على النقل البري فقط في مساحة لا تتجاوز 365 كم². فقد بلغ عدد المركبات في قطاع غزة (82667)²⁴ مركبة، من جميع الأنواع تعرضت (910) سيارة للتدمير خلال عدوان 2014م، ويشكل النقل البري الوسيلة الوحيدة أمام سكان قطاع غزة في التنقل والحركة سواء في الحركة الداخلية أو في السفر والتنقل من وإلى خارج القطاع، خاصة بعدما شرعت قوات الاحتلال الإسرائيلي في تجريف وتدمير مرافق مطار غزة الدولي²⁵ ثم اشتركت الطائرات وقصفته، مما أدى لتدمير مقراته وصالاته وبرج المراقبة ومدجج الطائرات.

قطاع السياحة: شهد قطاع السياحة تراجع كبير في مساهمته باقتصاد قطاع غزة، علماً أن السياحة تشكل عاملاً اقتصادياً مهماً وضرورياً ولعبت الظروف السياسية المتقلبة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية عامّة، وقطاع غزة خاصة بسبب تقييد حرية الحركة والتنقل للبضائع، والأفراد عائقاً أمام نمو هذا القطاع، وبالرغم من وجود المواقع الأثرية والدينية في قطاع غزة، تمكنت قوات الاحتلال من المس وبشكل خطير بالحركة السياحية الداخلية والخارجية في فلسطين؛ حيث توقفت الحركة السياحية الداخلية جراء السياسات التي اتبعتها في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وعزلها عن بعضها علماً بأن الإحصائيات تشير إلى أن أكثر من 60% من الأسر

²⁴ وزارة الاقتصاد الوطني، (2016)، الأنشطة الاقتصادية لقطاع غزة خلال العام 2015.

²⁵ وفقاً للمعلومات المستندة إلى أعمال الرصد والتوثيق في مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ 20/يناير/1996م، وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية حجر الأساس لإنشاء مطار غزة الدولي جنوب شرق مدينة رفح في قطاع غزة، وافتتح المطار عام 1998م، وشكل المنفذ الجوي الوحيد للأراضي الفلسطينية، وتعرض للإغلاق المتكرر منذ 2000/10/9م، في حين قامت قوات الاحتلال بإغلاق المجال الجوي الفلسطيني أمام حركة الطيران منذ يوم الأربعاء الموافق 2001/2/14م، ما أدى إلى وقف العمل فيه، واستمر المطار مغلقاً حتى اليوم. واقتحمت الدبابات والجرافات الإسرائيلية، بتاريخ 2001/12/4م، المطار متوغلة نحو ثلاثة كيلومترات، وقامت بتخريب مدرج المطار، حيث أحدثت فيه نحو (17) حفرة، يتراوح حجم الواحدة ما بين (1-2م)، وعلى طول المدرج مخلفة أضرار مادية كبيرة فيه، وانسحبت تلك القوات من المطار فجر اليوم ذاته. كما أقدمت تلك القوات عند حوالي الساعة 10:30 من مساء يوم الأربعاء الموافق 2001/12/12م، على قصف مطار غزة الدولي، حيث قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية النفاثة من نوع (أف 16) بقصف المطار بأربعة صواريخ، استهدفت محطة الرادار، ما أسفر عن تدميرها بالكامل.

الفلسطينية كانت تقوم برحلات سياحية داخلية، كما أصيبت السياحة الخارجية، وتوقفت أفواج السياح والحجاج القادمين من مختلف أصقاع الأرض، واقتصرت السياح على بعض الوفود الرسمية.²⁶

وفي هذا السياق تعرضت المرافق السياحية للاعتداءات المباشرة فقد تضرر حوالي (150) منشأة سياحية بشكل كلي وجزئي، من بينها فنادق، ومطاعم، وصلات للأفراح، وحديقة حيوان، وذلك خلال العدوان 2014م، وجميع المتضررين لم يتلقوا حتى اللحظة أي تعويضات، ولا يزال الكثير منها متوقفاً عن العمل، لعدم القدرة على تأهيلها من جديد في ظل آلية الإعمار المعقدة وغياب التعويضات²⁷

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات محركاً رئيسياً تجاه نمو الأنشطة الاقتصادية والحياتية كافة، ويشكل نافذة حرة للشعب الفلسطيني على العالم الخارجي، كما يساهم في ممارسة الحق في التعليم ومواكبة التطورات العلمية في العالم، وأهم ما يميز هذا القطاع هو سهولة تصدير منتجاتها إلى خارج فلسطين، بخاصة من قطاع غزة ودون الاصطدام بعقبات الحصار وإغلاق المعابر، وينقسم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إلى خمسة أقسام، قطاع الاتصالات، وقطاع البرمجيات، وقطاع التدريب والاستشارات، وقطاع مزودي الخدمات، وقطاع الأجهزة والعتاد، ويقدر عدد هذه الشركات في الأراضي الفلسطينية (170) شركة، من بينها (40) شركة تعمل في قطاع غزة ويساهم هذا القطاع بنسبة تقدر ب(5-6%) من الناتج المحلي الإجمالي²⁸.

لم يسلم هذا القطاع الواعد والمهم من استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث تضررت خلال عدوان 2014م (29) شركة بأضرار جزئية وكلية، وبلغت الخسائر لهذا القطاع حوالي (35.5) مليون دولار، والأضرار تمثلت في المباني والأثاث، بالإضافة إلى فسخ عقود العمل ما بين الشركات المحلية والدولية جراء تدهور الأوضاع الأمنية خلال عدوان 2014م²⁹، وما زالت الكثير من العقبات تقف في وجه هذا القطاع جراء الحصار وعدم دخول المواد والمعدات والأجهزة الخاصة بقطاع الأجهزة والعتاد، كما يعاني العاملين في قطاع البرمجيات والاستشارات من تقييد حرية الحركة والتنقل على المعابر الأمر الذي يحول دون التحاقهم بالدورات وورش العمل والمؤتمرات التي تعقد خارج القطاع.

قطاع تكنولوجيا المعلومات عابر للحدود ويساهم في دوران عجلة الإنتاج وهو خادم للقطاعات الاقتصادية كافة، ومع ذلك تضع قوات الاحتلال أمامه العديد من العقبات من بينها الهيمنة على الطيف الترددي الفلسطيني بالإضافة إلى تحكمه في التقنيات والأجهزة المستخدمة في فلسطين، وعدم توفر خدمات الجيل الثالث والرابع.

26 حماد، عبد القادر، آخرون، (2008م)، السياحة الفلسطينية والتنمية، ط1، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، فلسطين.

27 أبو حصيرة، صلاح، رئيس هيئة المطاعم والفنادق والخدمات السياحية في غزة، قابله عبر الهاتف: باسم أبو جري (5 ديسمبر/2016م).

28 لينا، شامية، المدير الإقليمي للاتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا)، قابله: باسم أبو جري، (8/ديسمبر/2016).

29 المرجع السابق.

مؤشرات البطالة والفقر

لقد انعكست الإجراءات الإسرائيلية وسياسة الحصار المشدد على المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية وارتفعت معدلات البطالة، وارتفعت معها معدلات الفقر بين السكان، وتعكس معدلات البطالة العالية في منطقة، مثل: قطاع غزة المحاصرة والتي يتعذر فيها تصريف فائض الأيدي العاملة، نظراً للتدهور الحاصل في الأنشطة الاقتصادية جراء الاستهداف المنظم والحصار المشدد، واستحالة امتصاص الأيدي العاملة المتزايدة. ونظراً لما للبطالة من علاقة طردية مع الفقر، فقد بلغ معدل الفقر في قطاع غزة 38.8%، ومن بين الأفراد 21.1% يعانون من الفقر المدقع.³⁰

وقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل البطالة في قطاع غزة بلغ 41.0%، بواقع 35.9% بين الذكور مقابل 59.6% بين الإناث. كما بلغ أعلى معدل بطالة بين الشباب للفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين، حيث بلغت 61.0%، بواقع 56.7% بين الذكور مقابل 78.4% بين الإناث في نفس الفئة العمرية. وأشارت النتائج إلى أن أعلى معدل للبطالة في قطاع غزة كان في محافظة دير البلح 48.0%، يليها محافظة خان يونس 42.5%، يليها محافظة شمال غزة حيث بلغ 41.7%، يليها محافظة رفح 41.6%³¹

تمثل البطالة أبرز التحديات والتي تركت آثاراً اجتماعية وأمنية على سكان قطاع غزة، انعكست سلبياً على مؤشرات الحياة في الصحة والتعليم وتمتع الأطفال بحقوقهم، وبرزت ظواهر في المجتمع منها قيام الفتية والشبان جراء انخفاض مستوى المعيشة داخل أسرهم للبحث عن فرصة عمل، وتزايدت معها في السنوات الأخيرة وبشكل ملحوظ أعداد المتسولين عبر حدود الفصل الشرقية والشمالية لقطاع غزة في رحلة محفوفة بالمخاطر، للبحث عن فرصة عمل، حيث تعرض عدد منهم للقتل والإصابة، ومعظمهم تعرضوا للاعتقال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة عند حدود الفصل.

إن الحق في العمل يشكل حجر الزاوية لباقي الحقوق الأخرى باعتبار أن من يمتلك فرصة عمل يستطيع أن يلبي متطلبات الحياة التعليمية والصحية، وورد في المادة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل شخص (حق في العمل)، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، في الحماية من البطالة"، كما وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في البند الأول من المادة (6) على الحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل".

وقد أظهرت نتائج مسح الشباب الفلسطيني 2015م أن حوالي 24% من الشباب (15-29) سنة في فلسطين لديهم الرغبة للهجرة للخارج، إذ بلغت نسبة الشباب الذين يرغبون في الهجرة للخارج في قطاع غزة 37% مقابل 15% في الضفة الغربية. كما يلاحظ أن الذكور الشباب أكثر ميلاً للتفكير في الهجرة للخارج مقارنة بالإناث الشباب؛ إذ بلغت هذه النسبة للذكور 29% مقابل 18% لدى الإناث الشباب، فيما بلغت نسبة الشباب المتزوجين 32% في قطاع غزة³²

³⁰ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، 2016.

31 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2016)، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي (2015).

32 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي عشية اليوم العالمي للشباب، 2016/08/12.

وأمام هذا الواقع والمؤشرات تصّر قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال ممارساتها إلى الإبقاء على الواقع الاقتصادي في قطاع غزة تحت سيطرتها، وزيادة مستوى التراجع؛ وبالتالي وأد أي فرصة للتنمية في قطاع غزة الذي تجاوز عدد سكانه المليونين.

الخلاصة:

إن الوقائع في قطاع غزة تشير إلى تراجع حالة حقوق الإنسان، لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها الحق في العمل والتمتع بشروط عمل عادلة ومرضية، والحق في الضمان الاجتماعي، والحق في حماية الأسرة، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة الجسدية والعقلية، والحق في التعليم، بسبب القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية التي تربطها علاقة طردية ما بين نمو هذه القطاعات وتمتع المواطنين بحقوقهم، إلا أن الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة تحد، وتقف خلف هذا التدهور، واستتعال ظاهرة الفقر، وتراجع مستوى الأوضاع المعيشية.

وإن تتبّع تاريخ الأحوال الاقتصادية في قطاع غزة يوضح أن في المرحلة التي كانت دولة الاحتلال فيها بحاجة للعمالة الفلسطينية ارتفعت معها المؤشرات الاقتصادية، وعندما استغنت عنهم تركتهم فريسة للاقتصاد المشوه الذي أوجدته بفعل سياستها، والتي جعلته اقتصاداً يعتمد عليها ويتبعها، من هنا يتوجب النظر للأزمة من منظور حقوقي يوفر للفلسطينيين حقوقهم المشروعة وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير والحرية والاستقلال وإقامة دولته الفلسطينية أسوة بشعوب الأرض، حيث أن المعاناة التي يتكبدها ويعانيها الفلسطينيون لاسيما في قطاع غزة، هي نتاج تقاعس هذا المجتمع من الوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية، حيث لا يعقل في العصر الحديث أن يبقى الشعب الفلسطيني وهو الشعب الوحيد في العالم الذي ما يزال يرزح تحت الاحتلال والذي يضع العراقيل كافة نحو تحقيق التنمية المنشودة التي تتفق في ظل الاستقلال والحرية والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

النتائج:

1. التراجع في مستوى القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة يأتي في سياق خطة منظمة رسمتها قوات الاحتلال الإسرائيلي كي تبقى على الاقتصاد الفلسطيني أسيراً لعلاقة غير متوازنة مع الاقتصاد الإسرائيلي الأكبر حجماً.
2. الحصار الإسرائيلي، وتقييد حرية الحركة والتنقل يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً في تدهور القطاعات الاقتصادية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة.
3. انخفاض مستوى النشاط في القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة أدى إلى تراجع مستوى تمتع السكان بجملة حقوق الإنسان، كالحق في العمل، والصحة، والتعليم.أ.خ.
4. المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة تعرضت إلى سلسلة طويلة من الهجمات المباشرة وغير المباشرة أعنفها جاء في العدوان 2014، ويتوجب إعادة تعريف عملية إعادة الإعمار التي لا تعنى فقط بناء المساكن المهدمة على أهميتها، بل يجب دعم وتأهيل القطاعات الاقتصادية كافة وتنشيط التبادل التجاري.
5. خطة إعادة الإعمار لم تساهم في دوران عجلة الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة، وتنشيط القطاعات الاقتصادية، وممارسات الاحتلال جعلت قطاع غزة منطقة طاردة للاستثمار مما ضاعف من الازمة التي يشهدها القطاع الاقتصادي.
6. التأخير في تقديم التعويضات عن الخسائر التي لحقت بأصحاب المنشآت الاقتصادية يضاعف من حجم الخسارة والمعاناة.
7. استمرار الانتهاكات الإسرائيلية ضد السكان المدنيين وممتلكاتهم هو انعكاس طبيعي لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية في اتخاذ خطوات فاعلة ووقف ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وانهاؤه.

التوصيات:

بناءً على ما تقدم، يطالب مركز الميزان لحقوق الإنسان.

1. المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتهم القانونية لضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية، من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.
2. المجتمع الدولي بتفعيل أدوات المحاسبة والمساءلة الدولية لضمان حقوق ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال في العدالة. وانهاء حالة الحصانة وضمان عدد الإفلات من العقاب لكل من أقترب أو أمر باقتراف جريمة.
3. المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية باستمرار تعامله مع قطاع غزة كأرض محتلة، ومواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلي وإلزامها باحترام مسؤولياتها كقوة احتلال ووقف العقوبات الجماعية التي تتفّذها وإجبارها على رفع الحصار الذي يفضي إلى حرمان الفلسطينيين من جملة من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بالضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتجنيب القطاعات الاقتصادية والممتلكات العامة والخاصة كافة العمليات العسكرية، والإسراع في توفير مدخلات الإنتاج من المواد الخام، وضمان حرية التبادل التجاري.
5. المجتمع الدولي، وهيئات الأمم المتحدة بالمساهمة في دفع عملية إعادة إعمار قطاع غزة ودعم الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية والإيفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية.